



دورة متقدمة في أخلاقيات الصحة النفسية والحوكمة النظامية



دورة متقدمة في أخلاقيات الصحة النفسية والحوكمة النظامية

المرجع: 1450_224613 التاريخ: 1 - 5 نوفمبر 2027 المكان: أديس أبابا الرسوم: 4500 Euro

لمحة عامة

دورة متقدمة في أخلاقيات الصحة النفسية والحوكمة النظامية هي برنامج تطبيقي مدته أسبوع لمديري خدمات الصحة النفسية والمشرفين السريريين والإداريين وفرق الجودة والمخاطر وقادة الرعاية الاجتماعية والمسؤولين عن الحوكمة الأخلاقية. يبنّي المشاركون محفظة أدوات تربط الكرامة والاستقلال والأهلية الخاصة بالقرار والموافقة المستنيرة والسرية والحماية وأقل الممارسات تقييدا بالتوثيق والمساءلة والمراجعة المؤسسية. تستخدم الدورة منهجية للتحقق من الأنظمة والسياسات المحلية، ولا تقدم استشارة قانونية أو تشخيصاً أو علاجاً سريرياً. تقدم أجائل للتدريب هذا البرنامج بمنهج تطبيقي قائم على الحقوق.

الفئات المستهدفة

- مديرو خدمات الصحة النفسية وقادة البرامج
- المشرفون السريريون وقادة الفرق متعددة التخصصات
- مديرو الرعاية الصحية والجودة والمخاطر والامتثال
- قادة الرعاية الاجتماعية والحماية وحقوق المستفيدين
- المهنيون المسؤولون عن السياسات والشكاوى والحوكمة الأخلاقية

تفترض الدورة خبرة مهنية في خدمات الصحة النفسية أو الإدارة الصحية أو الجودة أو المخاطر أو الرعاية الاجتماعية. وتبقى القرارات القانونية والسريية الفردية من اختصاص الجهات والمهنيين المخولين.

الإدارات والقطاعات

تخدم الدورة الجهات التي تحتاج إلى حوكمة حقوقية منضبطة للقرارات الأخلاقية والنظامية في خدمات الصحة النفسية.

- المستشفيات ومرافق الصحة النفسية
- خدمات الرعاية المجتمعية والتأهيل والرعاية الاجتماعية
- إدارات الجودة والمخاطر والامتثال والحوكمة السريية
- وحدات حقوق المرضى والشكاوى والحماية
- الجهات التنظيمية والتعليمية ومقدمو الخدمات غير الربحيين



أهداف التعلم

بنهاية الدورة، سيتمكن المشاركون من:

- تطبيق أخلاقيات الصحة النفسية والحوكمة على قرارات الخدمة
- تحليل الأهلية الخاصة بالقرار وبناء دعم اتخاذ القرار
- إدارة الموافقة المستنيرة والرفض والخلاف والتصعيد
- تطبيق السرية في خدمات الصحة النفسية واتخاذ قرارات متناسبة لتبادل المعلومات
- مراجعة القيود واختيار أقل الممارسات تقييدا في الصحة النفسية
- تعزيز حوكمة حقوق المريض النفسي والشكاوى والتوثيق والمساءلة

محتوى الدورة

اليوم 1: حوكمة الصحة النفسية القائمة على الحقوق

- خريطة حقوق الصحة النفسية والحوكمة
- قائمة الكرامة والاستقلال والمساواة والشمول
- مصفوفة المبادئ الأخلاقية والواجبات المتعارضة
- منهجية التحقق من النظام والسياسة
- خط أساس حوكمة الخدمة القائمة على الحقوق

اليوم 2: الأهلية والموافقة ودعم اتخاذ القرار

- إطار أسئلة الأهلية الخاصة بالقرار
- خطة دعم اتخاذ القرار
- فحص الموافقة المستنيرة والتحقق من الفهم
- مسار الرفض والخلاف والتصعيد
- سجل السلطة والتمثيل والتوثيق



اليوم 3: السرية وتبادل المعلومات والحماية

- خريطة واجب السرية ومخاطر الخصوصية
- اختبار الغرض والضرورة والتناسب
- سجل قرار تبادل المعلومات
- مصفوفة مخاوف الحماية والتصعيد
- دليل حدود التواصل متعدد التخصصات

اليوم 4: أقل الممارسات تقييدا والمساءلة

- مراجعة أثر التقييد والإكراه في الحقوق
- أداة قرار البديل الأقل تقييدا
- موازنة المخاطر والمنافع وصوت الشخص وضمانات الحماية
- مسار الشكوى والمناصرة والمراجعة المستقلة
- تدقيق الحدود المهنية والمساءلة

اليوم 5: ممارسة الحوكمة الأخلاقية والنظامية

- تمرين: تحليل معضلة الأهلية والموافقة
- تمرين: اتخاذ قرار في السرية وتبادل المعلومات
- تمرين: مراجعة سيناريو لممارسة تقييدية
- تمرين: إجراء استشارة أخلاقية ومراجعة سياسة
- المشروع الختامي: محفظة أخلاقيات الصحة النفسية والحوكمة النظامية

التمارين العملية

تستخدم الدورة حالات محاكية من المستشفيات والخدمات المجتمعية والرعاية الاجتماعية، مع فصل واضح بين التحليل المهني والاستشارة القانونية أو العلاج السريري.

- نشاط مقترح: رسم حقوق الأطراف والواجبات المتعارضة والتحقق من السياسة المحلية.
- نشاط مقترح: توثيق الأهلية ودعم القرار والموافقة أو الرفض ومسار التصعيد.
- نشاط مقترح: اختبار ضرورة وتناسب مشاركة المعلومات وتحديد ضمانات الحماية.
- نشاط مقترح: مراجعة قيد مقترح وبناء بديل أقل تقييدا وخطة للمساءلة.



أسئلة شائعة

لمن تناسب دورة أخلاقيات الصحة النفسية والحوكمة؟

تناسب مديري الخدمات والمشرفين والإداريين وفرق الجودة والمخاطر والحماية والرعاية الاجتماعية والمسؤولين عن السياسات والشكاوى والحوكمة.

هل تقدم الدورة استشارة قانونية أو قرارات سريرية؟

لا. تقدم أدوات للتحليل والحوكمة والتحقق من النظام والسياسة والتوثيق والتصعيد، ولا تستبدل المستشار القانوني أو الممارس السريري المخول.

كيف تتعامل الدورة مع اختلاف الأنظمة بين الدول؟

يستخدم المشاركون منهجية للتحقق من النص النظامي والسياسة المحلية والصلاحيات المهنية ومسار التصعيد قبل اعتماد أي قرار.

ما المقصود بأقل الممارسات تقييدا؟

هو فحص البدائل التي تحقق الغرض المشروع بأقل أثر ممكن في حقوق الشخص وحرية، مع مراعاة الضرورة والتناسب وصوته وضمانات المراجعة.

ما المخرجات العملية التي يكملها المشاركون؟

تشمل المخرجات خريطة الحقوق ومصفوفة الواجبات وخطة دعم القرار وسجل الموافقة وقرار مشاركة المعلومات وأداة البديل الأقل تقييدا ومسار الشكاوى ومحفظة الحوكمة.